



المؤتمر الدولي الثاني والثلاثون للصليب الأحمر والهلال الأحمر

جنيف، سويسرا 8-10 كانون الأول/ديسمبر 2015

تقرير عن عمل اللجنة هاء :
تعزيز القدرة على الصمود من خلال تكثيف الأنشطة المحلية
وتعزيز الأطر القانونية

الجلسة الأولى: تعزيز القدرة على الصمود: إطلاق تحالف المليار لتعزيز القدرة على الصمود

9 كانون الأول/ديسمبر 2015- من الساعة 10 صباحاً إلى الساعة 12 ظهراً

الرئيس : الدكتور سيد أمير محسن ضيائي ، رئيس جمعية الهلال الأحمر الإيراني

المقرر : السيد هارولد بروكس، النائب الأول للرئيس المعني بالعمليات الدولية، الصليب الأحمر الأمريكي

المتحدثون :

- السيدة سونغ – جو كيم رئيسة الصليب الأحمر الكوري.
- سعادة السفير تاني تونغباكي، الممثل الدائم لتايلند لدى الأمم المتحدة والمؤسسات الدولية في جنيف، والرئيس المشارك للجنة الرئيسية لمؤتمر الأمم المتحدة العالمي الثالث المعني بالحد من مخاطر الكوارث.
- السيد عباس غوليت، الأمين العام لجمعية الصليب الأحمر الكيني.
- السيد نايل ماك فارلين، رئيس وحدة التنسيق الإقليمي والتنفيذ الوطني، الأمانة المشتركة بين الوكالات للاستراتيجية الدولية للحد من الكوارث.
- السيدة ناتاشا عيسى، رئيسة المجموعة المعنية بمسؤولية الشركات، شركة التأمين : Zurich Insurance company .

حلقة النقاش

بدأت الجلسة بدعوة الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر (الاتحاد الدولي) إلى الانضمام إلى تحالف المليار من أجل تعزيز القدرة على الصمود (تحالف المليار). وتولى السيد روبرت تيكنر، وكيل أمين عام الاتحاد الدولي بالنيابة المعني بالشراكات، تذكير المشاركين بهدف تحالف المليار وشدد على ما يمكن تحقيقه من خلال بذل الجهود الجماعية من أجل التحالف، لأن تعزيز القدرة على الصمود هو الخيار الصائب للعمل من الوجهتين الإنسانية والاقتصادية. ثم أبرز أمين عام الاتحاد الدولي الحاج أس سي النقاط الأساسية لتحالف المليار وأهميته ودعا جميع الجهات المعنية ذات التوجهات نفسها إلى الانضمام إلى تحالف المليار و"إقران الأقوال بالأفعال" بالعمل والاستثمار في الوقاية، وهي أفضل من العلاج وأقل كلفة.

ورحب المتحدثون الخمسة في كلماتهم بمبادرة الاتحاد الدولي بإطلاق تحالف المليار، وعبروا عن التزامهم بدعم التحالف عارضين المواضيع التالية:

- نشاط المجتمعات المحلية في منظماتهم/بلدانهم من أجل تعزيز القدرة على الصمود؛
- الفرص التي يتيحها تحالف الميار؛
- الالتزام بالمشاركة في تحالف المليار؛
- توصيات بشأن كيفية تحقيق التقدم في تنفيذ تحالف الميار؛
- أنواع الدعم لتحالف المليار.

وتكلم 12 شخصاً من الحاضرين وقدموا الأفكار والتوصيات، وتعهدوا بدعم تحالف الميار .

ملخص

تناولت الجلسة برنامج تعزيز القدرة على الصمود وقدمت دعوة مفتوحة للانضمام إلى تحالف المليار من أجل تعزيز القدرة على الصمود (تحالف المليار). وأتاحت الفرصة للمشاركين لمناقشة مجموعة من المواضيع المتعلقة بالصمود وقدمت تعهدات بدعم تحالف المليار. وتُمثل الدعوة إلى تحالف المليار وتيسيره التزاماً طوعياً من جانب الاتحاد الدولي بتعزيز قدرة الأفراد والمجتمعات المحلية على الصمود تماشياً مع الخطط العالمية لما بعد عام 2015، وتحديد إطار سيندائي للحد من مخاطر الكوارث للفترة 2015-2030، وأهداف التنمية المستدامة، واتفاق باريس المتعلق بتغير المناخ، ومؤتمر القمة العالمي للعمل الإنساني. وتهدف هذه المبادرة الجديدة إلى التوصل حتى العام 2025 إلى إشراك وإلهام مليار شخص من المستضعفين – في البلدان المرتفعة والمتوسطة والمنخفضة الدخل- من أجل اتخاذ خطوات فعالة لتعزيز قدرتهم على الصمود. ورحب المشاركون بمبادرة تحالف المليار واتفقوا على العمل معاً ليس لإشراك الصليب الأحمر والهلال الأحمر فحسب، وإنما السعي أيضاً إلى إشراك الحكومات، والأمم المتحدة، والمجتمع المدني، والقطاع الخاص، والأوساط الأكاديمية، لإنشاء عالم يمكن فيه للناس في كل المجتمعات البقاء على قيد الحياة وبذل كل الجهود الممكنة لمواجهة المخاطر المتزايدة وإمكانيات التضرر منها .

مواضيع النقاش البارزة

" الوقاية خير من العلاج وأقل كلفة". لا يساهم الحد من مخاطر الكوارث وتعزيز القدرة على الصمود في إنقاذ الأرواح فحسب بل يساهم أيضاً في إنقاذ المكاسب والاستثمارات الإنمائية للأفراد والأسر والمجتمعات المحلية والحكومات والقطاع الخاص. إن تعزيز القدرة على الصمود هو الخيار الصائب للعمل من الوجهتين الإنسانية والاقتصادية، ويشكل حماية أساسية لكرامة الإنسان. لقد أن الأوان للاستفادة

من فهمنا لمواطن الضعف والأخطار والسمود، والانتقال إلى أنشطة عملية وهامة تنفذ على نطاق واسع. يجب أن نعمل سوياً لتحسين القدرة على الحد من المخاطر، والنهوض من جديد، والسعي إلى حماية التقدم المحرز في مجال التنمية والرفاه. وتشكل القدرة على الصمود وسيلة لسد الفجوة بين حاجات المجتمعات وتطلعاتها من جهة واستجابتنا في تلبية هذه الحاجات من جهة أخرى، وهي رحلة نرافق فيها المجتمعات المحلية في معالجة التحديات التي تواجهها. ويتعلق بناء القدرة على الصمود بالتقليل من المخاطر من خلال إجراءات للاستعداد والتخفيف من الآثار والتقليل من مواطن الضعف، بتعزيز رأس المال البشري والاجتماعي والاقتصادي.

"الشراكات" هي عنصر أساسي في تحقيق القدرة على الصمود. ولا يمكن تحقيق أهداف تحالف المليار إلا من خلال الشراكات الفاعلة والحقيقية. ويسعى الاتحاد الدولي من خلال تحالف المليار إلى توحيد جهوده مع 20000 مؤسسة شريكة في العالم من الشركات، والأوساط الأكاديمية، والمجتمع المدني، والحكومات المحلية والوطنية. وسنعمل مع هؤلاء الشركاء من أجل تعزيز المنظمات الشعبية ودعم الأنشطة المنفذة بقيادة المجتمعات المحلية والتي تساهم في تمكين الأفراد وبناء القدرات اللازمة للتنظيم الذاتي. وإننا ندعوكم جميعاً، أي الحكومات المحلية والوطنية، والأمم المتحدة، ومنظمات المجتمع المدني، والأوساط الأكاديمية، وأوساط الأعمال، إلى الانضمام إلينا في تحالف المليار من أجل تعزيز القدرة على الصمود سعياً إلى ترشيد الجهود للتوصل إلى رؤية مشتركة للنشاط المحلي الهادف إلى تعزيز قدرة الأفراد والمجتمعات المحلية على الصمود.

تتطلب القدرة على الصمود "الوعي والاعتماد على الذات والتنظيم الذاتي". وسوف يساهم تحالف المليار في تمكين المجتمعات المحلية المعرضة للخطر وتعزيز الأنشطة المحلية الرامية إلى تعزيز الصمود. ويجب أن تهئي الحكومات ظروفًا مؤاتية لهذه الأنشطة المحلية من خلال اعتماد القوانين الملائمة وتنفيذها. ويتطلب تعزيز القدرة على الصمود أساليب عمل متعددة القطاعات تشارك فيها كل فئات المجتمع، وتحمل الجهات المعنية المسؤولية المشتركة في كل المستويات. وبشكل فهم المخاطر والتوعية بالأخطار قاعدة أساسية لوضع حلول محلية بسيطة وعملية.

"الإعلام والدعوة الفعالين" وكذلك التوعية العامة والتعليم العام، تلعب كلها دوراً هاماً في دفع الجهات المعنية إلى المشاركة في تعزيز القدرة على الصمود.

ينبغي البحث عن **"حلول ابتكارية"** في عالم يتزايد فيه الترابط الشبكي والاعتماد المتبادل، من أجل التواصل مع الناس والمجتمعات المهتدة وإشراكهم في العمل. وكما تبين من مثالي الصليب الأحمر الكيني والصليب الأحمر الكوري، فإن الحلول التي تستخدم تكنولوجيا المعلومات تساعد في إشراك الناس وربطهم فيما بينهم بطرق أوسع بكثير، سعياً إلى معالجة تحديات الصمود وذلك من خلال تحسين الفعالية، وبناء القدرات، والتواصل، وحشد الموارد، الخ..

"يعني تحالف المليار الاستفادة من قدرة الاتحاد الدولي في التنظيم والتعبئة ومن إجراءاته لإحداث التغيير" من أجل تحقيق نتائج في تعزيز القدرة على الصمود. ويمثل تحالف المليار التزام الاتحاد الدولي بالحفاظ على دوره الهام في ظل تغير أنماط الضعف والمخاطر البارزة في مختلف أنحاء العالم. وهو يعني وضع أمن ورفاهية الفئات الأكثر ضعفاً في العالم في صميم كل أعمالنا، ويتعلق بمليار شخص من خلفيات وثقافات ومواقع جغرافية مختلفة، وياتخاذ الخطوات الفاعلة للتخفيف من تأثيرهم بالمخاطر وتعزيز قدرتهم على الصمود أمام الشدائد. سنتعاون مع 190 جمعية وطنية لديها ما مجموعه 160000 فرع محلي و17 مليون متطوع يعملون مع السكان المحليين، ومع الشركاء الذين ينضمون إلينا في تحالف المليار للمضي قدماً في التزامنا "بحماية كرامة أشد الناس ضعفاً وتحسين عيشهم من خلال "تعبئة قوة الإنسانية".

الجلسة الثانية : تعزيز الأطر القانونية الخاصة بحالات الكوارث والطوارئ

9 كانون الأول/ديسمبر 2015 – بين الساعة 1:3 ظهرا والساعة 3:15 بعد الظهر

الرئيس : السيد فابريسيو كورسيو، رئيس إدارة الحماية المدنية الإيطالية.

المقرر : السيد روبرت كوسيغي، الأمين العام للصليب الأحمر الأوغندي.

المتحدثون :

- السيدة فيني تويتوبو- أرنولد، الأمينة العامة للصليب الأحمر في جزر كوك (5 دقائق).
- السيد برناردو كاسترو، مدير المكتب الوطني للطوارئ، شيلي.
- السيدة فلوريكا فينك-هويبر، مديرة الاستراتيجية والسياسة والتعاون الدولي، المكتب الإنساني للجماعة الأوروبية، إيكو.
- السيدة إيزومي ناكاميتسو، مساعدة الأمين العام ، المساعدة الإدارية ومديرة وحدة الاستجابة للأزمات، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.
- السيد باسكال كاسان، رئيس مركز الإحالة للصليب الأحمر والهلال الأحمر الخاص بالأسعافات الأولية .

حلقة النقاش

بدأت الجلسة الثانية باحتفال قصير وتوقيع مذكرة التفاهم بين الاتحاد الدولي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وكان ممثلاً المنظمين الموقعين على مذكرة التفاهم، السيدة إيزومي ناكاميتسو، عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، والسيد روبرت تيكندر وكيل أمين عام الاتحاد الدولي بالنيابة المعني بالشراكات، عن الاتحاد الدولي . وأقر كلاهما بأن مذكرة التفاهم تشكل مرحلة هامة في الشراكة الحالية بينهما. واعتُبر أن توقيع مذكرة التفاهم يتيح الفرصة للتعريف بما حققته المنظمتان حتى الآن من خلال عملهما المشترك في مجال القانون والحد من مخاطر الكوارث، وبتيح الفرصة أيضاً لتوسيع وتعزيز طرق عملهما المشترك في المستقبل.

وتحضيراً لحلقة النقاش، أوضح الرئيس، السيد فابريسيو كورسيو، النقاط الأساسية للمواضيع الثلاثة التي ستتناولها الجلسة أي تعزيز الأطر القانونية الخاصة بالاستجابة الدولية للكوارث، والقانون والحد من مخاطر الكوارث، والقانون والإسعافات الأولية. ثم أعطى الكلمة لأعضاء الفريق الذين عرضوا تجربتهم ووجهات نظرهم في هذه المجالات على النحو التالي:

- أشارت السيدة فيني تويتوبو- أرنولد إلى أن الغالبية العظمى يمكن أن توافق على أهمية تعزيز الأطر القانونية الوطنية للحد من مخاطر الكوارث، إلا أن التحدي الحقيقي يكمن في كيفية تحقيق ذلك فعلاً. وعرضت في هذا الصدد تجربتها في استخدام القائمة المرجعية بشأن الحد من مخاطر الكوارث لتحليل الإطار القانوني الخاص بالحد من مخاطر الكوارث في جزر كوك، وأوضحت كيف تم اكتشاف ضرورة توفير مساندة قانونية أقوى للعديد من السياسات والخطط المعتمدة.

• قدم السيد برناردو كاسترو التطورات القانونية التي جرت في شيلي من أجل تحسين إدارة الدعم الدولي في حالات الكوارث. وأشار إلى كوارث سابقة في بلاده أرسلت فيها الجهات الفاعلة الدولية مواد إغاثة غير ضرورية، وأبرز فائدة إرشادات القانون الدولي لمواجهة الكوارث والتعاون الثنائي والإقليمي لمعالجة هذا النوع من القضايا.

• رحبت السيدة فلوريكا فينك-هويير بنشر القائمة المرجعية والدليل بشأن القانون والحد من مخاطر الكوارث، وإطلاق تحالف الميار كذلك، وأكدت أننا نستطيع جميعاً استخلاص الدروس من تجارب البلدان الأخرى لإحراز تقدم في مجال التأهب وفي المجال القانوني. ولاحظت أن الأخطار تسبب أيضاً في أوروبا خسائر اقتصادية وخسائر في الأرواح، وأشارت إلى تجربة الاتحاد الأوروبي في وضع إرشادات للدول تتعلق بتقييم الأخطار والتخطيط لمواجهةها.

• أوضحت السيدة إيزومي ناكاميتسو أن الأطر القانونية تُعد أساسية لتحقيق أهداف فهم المخاطر والحد منها وإدارتها، مشيرة إلى نتائج البحث الذي قام به الاتحاد الدولي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وشاركت في إعداده بلدان عديدة. وقدمت القائمة المرجعية والدليل بشأن القانون والحد من مخاطر الكوارث باعتبارهما مصادر جديدة أساسية لتوجيه عملية استعراض القوانين أو تعديلها.

• ركز السيد باسكال كاسان في كلمته على غياب الحماية القانونية الممنوحة للمسعفين، وضرورة توفير تكليف قانوني بالتدريب على الإسعافات الأولية في ظروف معينة، وضرورة تحسين معايير التدريب على الإسعافات الأولية. وأشار بشكل خاص إلى إجماع المواطنين عن تقديم الإسعافات الأولية الناجم جزئياً عن خشيتهم من تحمّل المسؤولية إن لم تكفل جهودهم بالنجاح.

وبعد مناقشات أعضاء الفريق، طلب الرئيس منهم عرض التقدم المحرز في هذه المجالات على الصعيد العالمي وكيف ينبغي قياس الإنجازات والتخطيط للمستقبل على حد سواء. وأشار أعضاء الفريق إلى أن التقدم غالباً ما يكون بطيئاً عندما يتعلق الأمر بالتغييرات القانونية، إلا أن تطورات ملحوظة قد سُجلت حتى الآن. وقالوا أن من الضروري، إذا ما أُريد التقدم، إدراك المخاطر ومواطن الضعف بشكل صحيح، وإشراك المجتمعات المحلية ولاسيما الشباب في سنّ القوانين وتنفيذها، وتوسيع الشراكات مع القطاع الخاص ومع الجهات المعنية الأخرى. وإضافة إلى أعضاء الفريق، شارك الاتحاد الدولي وعدد من الجمعيات الوطنية والدول في النقاش - منها كندا، والمكسيك، ونيوزيلندا، وإثيوبيا، وهولندا، واليابان، وأوزبكستان، وقيرغيزستان، وإيران، والبرازيل.

ملخص

تناولت الجلسة الثانية التقدم الذي أحرزته الدول بدعم من الشركاء - مثل الجمعيات الوطنية للصليب الأحمر والهلال الأحمر، والاتحاد الدولي، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي- في تعزيز الأطر القانونية الخاصة بحالات الكوارث والطوارئ، واستكشفت سبل تسريع التقدم في المستقبل. وتركزت المناقشات على ثلاثة مواضيع: (1) النظر في التقدم المحرز منذ عام 2007 في مجال إرشادات القانون الدولي لمواجهة الكوارث، وضرورة قيام المزيد من البلدان بتعزيز القواعد والإجراءات القائمة لتنظيم الإغاثة الدولية في حالات الكوارث؛ (2) دور القانون الوطني في تشجيع الحد من مخاطر الكوارث وكيف يمكن أن توفر القائمة المرجعية والدليل بشأن القانون والحد من مخاطر الكوارث توجيهات لتقييم الأطر القانونية الوطنية وتعزيزها؛ (3) الثغرات القائمة في القانون الوطني والمتعلقة بتدريب الأشخاص العاديين على الإسعافات الأولية وتقديمها. وبعد عرض تجارب البلدان والمؤسسات ووجهات النظر بشأن هذه المواضيع، ختم الرئيس بتلخيص المناقشات مؤكداً على ضرورة اعتماد نهج شامل لتعزيز القوانين

الخاصة بالكوارث وحالات الطوارئ ، وإشراك عدد كبير من مختلف الجهات المعنية مع مراعاة السياسات القائمة والثقافات ومساهمات المجتمعات المحلية والموارد المتاحة.

مواضيع النقاش البارزة

أكد النقاش بين أعضاء الفريق وممثلين من الحضور عدداً من النقاط الرئيسية :

- ضرورة إقامة الشراكات بين مختلف الجهات الفاعلة على الصعيدين الدولي والوطني لضمان انتهاج أسلوب متماسك ومتسق في معالجة المسائل القانونية، خاصة عندما تكون هناك حاجة إلى الإغاثة الدولية في حالات الكوارث وتقديم المساعدة عبر الحدود.
- من المهم إشراك مجموعة واسعة من الجهات المعنية، ولاسيما أفراد المجتمع المحلي، والشباب، والقطاع الخاص، والشخصيات السياسية في عمليات التطوير والاستعراض، سعياً إلى تشجيع وضع أطر قانونية أكثر فاعلية.
- ثمة حاجة كبيرة إلى تحسين التوعية ونشر روح التفاهم من أجل تنظيم مواجهة الكوارث وحالات الطوارئ.
- تلعب القوانين الوطنية دوراً هاماً في تعميم الحد من مخاطر الكوارث في مختلف القطاعات. أما الثغرات القانونية، فيمكن أن يكون لها أثر سلبي على قدرة السكان على الصمود.
- يجب تدعيم التطوير القانوني بالموارد اللازمة لتنفيذه، إذا أردنا أن يكون فعالاً.
- ينبغي أن تكون كل الجمعيات الوطنية وكل البلدان مستعدة لمواجهة تدفق الناس والسلع الذي يمكن أن يحدث في أعقاب أي كارثة ويسبب مشاكل غير متوقعة. أما التعلم من تجارب البلدان الأخرى ووضع القواعد والإجراءات اللازمة لتنظيم المساعدة الدولية ، فسيستفيد منه السكان المنكوبون في نهاية المطاف.
- ينبغي أن تتعاون الدول والجمعيات الوطنية في العمل من أجل وضع أطر قانونية تتيح تقديم التدريب على الإسعافات الأولية والمساعدة في هذا المجال.